المحاضرة الرابعة .التجربة التنموية الثانية للاقتصاد الجزائري (1989- 1993)

التجربة الرأسمالية (التجربة التنموية الثانية) (1989- 1993)

تمهيد :

شهدت الجزائر تحولا اقتصاديا راديكاليا (عميقا) سنة التحول الاقتصادي من حيث الفلسفة الاقتصادية المنتهجة ، والتي توجت بتغيير الخيار الاقتصادي الذي كان قائما على الاشتراكية ، طبعا تم اختيار سنة 1989 كبداية للتجربة التنموية الثانية باعتبار هذه السنة تم في التحول الاقتصادي من الناحية الرسمية اقرار دستور جديد في البلاد رسم توجهات ومسارات اقتصادية وسياسية جديدة مخالفة للمسارات السابقة .

هذا التحول الاقتصادي والسياسي المخالف تماما لما سبق كان مدعوما بثلاث عوامل أساسية :

1.عوامل التحول في المسار والرؤية

العامل 01. الأزمة الاقتصادية (1986)

شهدت الجزائر أزمة اقتصادية خانقة نتيجة انخفاض الايرادات النفطية ، مما ترتب عليه اضطربات اجتماعية حدثت في خريف 1988 (احداث 05 اكتوبر 1986) بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة انذاك ، حيث ترتب على سياسة اقتصاد الحرب المتبناة في ذلك الوقت على العديد من الأثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية نذكر بعضا منها في النقاط التالية :

- **تدني القدرة الشرائية**
- **ندرة حادة في المواد ذات الاستهلاك الواسع**
- **ارتفاع حاد وسريع في الأسعار**
- **ارتفاع معدلات البطالة**
- **ضعف الانتاج الفلاحي**
- **ضعف الانتاج الصناعي**
- **ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية**
- **الفساد المالي والاداري (سرقات ونهب للأموال العمومية)**
- **ارتفاع حاد في المديونية الخارجية (نظرا لأهميته سنرجع اليه في العامل الثاني)**

أمام هذه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية تبنت الجزائر مسارا اقتصاديا جديدا مبني فلسفة اقتصاد السوق والتوجه نحو الخيار الراسمالي ، وهو ماتجسد بشكل رسمي في دستور سنة 1989، حيث تم الاستفتاء على دستور جديد يؤسس لمعالم اقتصادية وسياسية جديدة (على الاقل أنه أرسى أربعة 04 محاور ومسارات جديدة) هي :

- التراجع عن الخيار الاشتراكي (الذي كان ينظر اليه في دستور 1976 خيار لا رجعة فيه)
- الملكية الخاصة مضمونة (المادة 49 من الدستور 1989)
- التعددية الحزبية (الجمعيات ذات الطابع السياسي)
- الفصل مابين السلطات واعتماد ازدواجية السلطة التنفيذية

من هذا المنطلق فان دستور 1989 هو بمثابة المرجعية الدستورية الأولى الذي أسس للملكية الخاصة وحرية المبادرة الاقتصادية والتجارية ، وهو ماتعاقبت عليه مختلف الدساتير اللاحقة وصولا الى آخر دستور جزائري لسنة 2020 الذي عمق التوجه أكثر للمسار الاقتصادي القائم على حرية التجارة والاستثمار و المقاولة الفردية والجماعية

ضمن هذا المنحى نصت المادة 61 من الدستور الجزائري لسنة 2020 " حرية التجارة والاستثمار والمقاولة معترف بها وتمارس في اطار الفانون "

العامل الثاني . أزمة المديونية الخارجية :

تعد أزمة الخارجية أحد أهم المشاكل التي واجهت الدول النامية في الثمانينات الناتجة عن عدم مقدرة هذه الدول على سداد ديونها في مواعيد استحقاقها .

كانت المكسيك أول دولة أعلنت افلاسها سنة 1982، ثم الأرجنتين سنة 1984، ثم تبعتها البرازيل ، ثم انتقلت أزمة المديونية الى العديد من الدول النامية ومنها الجزائر حيث بلغت الديون الخارجية للجزائر سنة 1986 ما قيمته 21.72 مليار دولار ، وارتفعت سنة 1986 الى ما قيمته 26 مليار دولار ووصلت الى 29.48 مليار دولار سنة 1994 (السنة التي أبرمت فيها الجزائر برنامح التصحيح الهيكلي وبرنامج التثبيت)

ساهم في ارتفاع المديونية الخارجية السقوط الحر والكبير لأسعار النفط حيث بلغت 13 دولار للبرميل بعدما وصل الى ماقيمته 35 دولار للبرميل في السابق

تعتبر الاستدانة الخارجية ظاهرة عادية في الاقتصاد بشكل عام والمالية العمومية بشكل خاص ، ذلك أن اللجوء الى القروض الخارجية له مبرراته الاقتصادية والمالية :

- عدم كفاية الموارد المالية الداخلية
- عدم القدرة على الزيادة في الضرائب
- الرغبة في التوسع الاقتصادي

يضع الاقتصاديين مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية للدلالة على مدى خطورة المديونية الخارجية من عدمها (عدم الخطورة) نكتفي بأهم هذه المؤشرات :

- نسبة خدمة الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات :

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة فانها تشير الى عدم التوازن المالي في الدولة ، في الجزائر بلغت سنة 1989 مانسبته 69.5٪ ، وهو مايعطي دلالة على أن معظم ماكانت تصدره الدولة تلتهمه المديونية الخارجية

- معدل الجدارة الائتمانية :

وفيه يقاس نسبة الدين الخارجي الى احتياطي الدولة من العملة الصعبة ، اذ كلما كان للدولة احتياطي كبير من العملة الصعبة كلما قل الخطر الذي تشكله المديونية الخارجية ، لأنه يشكل مساحة أمان لقدرة الدولة علة تسديد التزاماتها الدولية

العامل 03. اتجاه العالم الى الأحادية القطبية :

العامل الثالث الذي دفع الاقتصاد الجزائري الى التحول في مسار الاقتصاد هو عامل خارجي ارتبط بانهيار المعسكر الشرقي الذي كان يقوده الاتحاد السوفياتي سابقا ، مما جعل العالم يتحول من عالم ثنائي القطبية (رأسمالية – اشتراكية) الى عالم أحادي القطبية (سيطرة النزعة الرأسمالية) بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .